يعتبر التوحيد التنظيمي ، توحيد القيادة السياسية، والقيادة العسكرية والمالية والاعلام ، هو التعبير العملي عن الوحدة الوطنية . والموقف الاخر الذي يرى اولا ضرورة تحديد الدروس السياسية التي برزت اثناء معركة أيلول ، وفي مقدمتها الانقسام الاقليمي الحاصل في الاردن وما يترتب على ذلك من ضرورة التحالف الوثيق مع الحركة الوطنية الاردنية لمواجهة هذا الانقسام بمخطط لا يركز على قضية التحرير فقط ، بل يتسع ليشمل أيضا القضايا الوطنية الديمقراطية للضفة الشرقية .

وفي هذا الاجتماع قدم مركز التخطيط ، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تصوره لخطة العمل بعد أيلول ، وكان قد مهد لها بمناقشات ثنائية مع فتح والجبهة الشعبية اللتين اعلنتا موافقتهما على الخطة الموضوعة من قبل المركز . وفي الاجتماع المذكور اعلنت الجبهة الديمقراطية والصاعقة استعدادهما لاعتماد مشروع مركز التخطيط كاساس للبحث . وفي نهاية الاجتماع ، وبسبب تشعب النقاش ، اتفق على تشكيل لجنة خاصة تتولى استمزاج موقف كل منظمة على حدة ، تجاه القضايا الاساسية المطروحة للنقاش ، ومن ضمنها مشروع مركز التخطيط ، على أن تعتبر حصيلة الاجوبة المقدمة ، موضوع البحث في صيغة الوحدة الوطنية ، في جلسة اخرى للجنة المركزية تعقد في ٧١/٢/٢٠ في دمشق . وقد عقدت الجلسة في موعدها المحدد ، في نفس اليوم الذي نشرت فيه مذكرات جيش التحرير الفلسطيني في الصحف اللبنانية . ودار في هذا الاجتماع حوار كرر نفس الحوار الذي دار في الاجتماع السابق ، وبرز فيه بوضوح أن الاتفاق بين وجهتي النظر المعروضتين حول الوحدة الوطنية أمر غير متوفر . وازاء هذا التصادم بين الموقفين ، اقترح ان تقدم فتح مشروعا للوحدة الوطنية ، وسقط هذا الاقتراح بالتصويت، بينما نجح اقتراح اخر يكلف السيد ياسر عرفات بأن يقدم بصفته الشخصية مشروعا للوحدة الوطنية ، كمخرج من المأزق الذي دخل به الحوار . ولوحظ على هامش هذا الاجتماع ان العميد اليحيى قد أدلى بتصريح أكد فيه ان الجيش لا يفكر ابدا بأن تكون مواقفه محاولة لابراز مجموعة سياسية جديدة ، لانه منضبط لمصلحة منظمة التحرير ويعتبر اللجنة التنفيذية قيادته السياسية فازال بذلك اللبس الذي احاط بمذكرات الجيش .

عقدت اللجنة المركزية الدورة الثالثة من اجتماعاتها في القاهرة يوم ٧١/٢/٢٦ حيث تلي في الاجتماع الاول بيان سياسي قدم على أنه المشروع الذي كلف السيد ياسر عرفات باعداده كمشروع للوحدة الوطنية، ولكن تبين فيما بعد ان لدى ياسر عرفات مشروعا آخر غير الذي قرىء على اللجنة المركزية ، ولذلك سحب المشروع الاول واعتبر غير مطروح للنقاش ، بينما تركز النقاش على المشروع الثاني الذي قدمه ياسر عرفات شخصيا ، وكان يتضمن تصورا للصيغ التنظيمية اللازمة لتحقيق الوحدة الوطنية ، بدون أي خوض في البرنامج المرحلي لحركة المقاومة ، لذلك دار جدل طويل حول ضرورة البدء بمناقشة البرنامج السياسي المرحلي ، قبل مناقشة الصيغة التنظيمية للوحدة، باعتبار ان هذا هو الموضوع الرئيسي الذي كان مطروحا للنقاش في جلسات اللجنة المركزية السابقة ، ولا يجوز أن تكون اجتماعات اللجنة المركزية الحالية ، مقطوعة الصلة عنها . ومرة اخرى عاد النقاش ليدور في نفس الاتجاهين السابقين اللذين ذكرناهما ، ومرة اخرى بقي التعارض بينهما قائما ، فتقرر ترك الموضوع للمجلس الوطني حتى يبت فيه ، مع اصرار من فتح على أن يكون مشروع ياسر عرفات هو وحده المطروح للنقاش ، وكان ذلك يعني سحب مشروع مركز التخطيط .

يوم ٧١/٢/٢٨ افتتح المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثامنة ، وتكرر فيه نفس الحوار الذي دار في اللجنة المركزية ، وتبلور هذه المرة بالصيغ التالية : الصيغة الاولى تدعو الى اعتبار الميثاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية هي وحدها الاساس السياسي للعلاقات التنظيمية المقترحة . والصيغة الثانية ترى انه بالاضافة الى الميثاق الوطني الذي يحدد الاهداف الاستراتيجية، ضرورة وضع برنامج مرحلي للعمل الوطني الفلسطيني في الاردن يكون شرطا للتقيد بالعلاقات التنظيمية المقترحة .

كانت هناك اذن نقطتان في الحوار . النقطة الاولى تركز على ضرورة البدء بالبحث السياسي اولا ثم الانتقال للبحث التنظيمي . والنقطة الثانية تركز على ضرورة ان يتناول البرنامج السياسي